

إسهامات ابن مضاء في تيسير النحو
The Contributions of Ibn Madha'a Al'Qortobi
in Facilitating Arabic Grammar

د/ طرشي سيدي محمد



t.mohamed@live.fr

كلية الآداب و اللغات

جامعة تلمسان

ملخص البحث

لقد كان ابن مضاء ينعى على النحويين مذاهبهم في التعليل والتأويل والتقدير وما إلى ذلك ويرى أنهم في هذا يصرفون الكلام، ولا سيما في القرآن على وجهه، عندما لا يأخذون بظاهره بيد أن موقفه من العلل يتمثل في رفضه كل قياس لا يؤيده الاستعمال اللغوي المطرد ولا تدعمه النصوص ولعل هذا الموقف المغاير نابع من ثقافته ومنسجم مع مواقفه من الأصول التي قام عليها بناء النحو كله. ويرفض ابن مضاء كل قياس لا يؤيده الاستعمال اللغوي المطرد ولا تدعمه النصوص ولعل هذا الموقف المغاير نابع من ثقافته ومنسجم مع مواقفه من الأصول التي قام عليها بناء النحو كله وهو يرى بأن النحاة بصنيعهم هذا، قد اصرفوا عن الاستعمال السوي للغة إن ثورته لم تمض دون أن تترك أثرا، فإنها بالإضافة إلى التوجهات الماثورة عن ابن حزم في هذا الباب، فإن صيحته كانت المنبه في الوقت المبكر لإعادة النظر في منهج النحو قبل أن ينفر البقية الباقية من طلاب الدرس النحوي وهو في كتابه المختصر النافع لا يدعو إلى هدم النحو ونسف الماضي، بل يطالب بتجريد النحو من الشوائب، وتخليصه من صناعة النحاة إنه بصراحة يريد تخليص النحو من النزعة المنطقية والفلسفية.

The revolution of Ibn Madha'a in the renovation of grammar has left a remarkable trace; in addition to his perspectives inherited from Ibn Hazm, his works were an earliest call to revisit the approach of grammar longer before other grammarians. indeed, he does not call, in his manual, to demolish grammar and the past, but to strip grammar from the impurities and to get rid of the tendencies of logic and philosophy.

مقدمة:

فجر ابن مضاء ثورة ضد النحاة من خلال كتابه "الرد على النحاة" هذا المؤلف الصغير الحجم أحدث أثرا عميقا في حركة تيسير النحو في العصر الحديث، استوحاه من المذهب الظاهري في الفقه¹ وليس من المغالاة القول بأن ابن مضاء القرطبي من السباقين إلى الجهر بنقد منهج النحاة الأقدمين، فالكتاب من خلال عنوانه، يظهر أنه مصنف في صلب نقد النحو، تشرف بتحقيق هذا الكتاب الأستاذ شوقي ضيف، وله عليه تعليقات وتخریجات شتى سواء في مقدمة الكتاب أو في مؤلفه المشهور في "تجديد النحو"، وقد ربط الجابري هذا الكتاب بالاتجاه الفكري والسياسي في الأندلس "ويمكن القول إذاً، إنَّ الردَّ على النحاة لابن مضاء القرطبي يندرج بكيفية عامة في نفس الخط الفكري المؤسس للمشروع الثقافي لدولة الموحيدين، وأنه منخرط بصفة مباشرة في حملة يعقوب المنصور من أجل تكريس العمل الظاهر²"

وليس عجيبا أن يتصدى ابن مضاء لنقد النحو العربي "فالحق أنه لم يكن يقصد هدم النحو لذاته، وإنما كان يهدف إلى هدمه باعتباره وسيلة لفهم الفقه الشرقي الذي اشترك هو في الثورة عليه، وهل هناك فقه شرقي وآخر مغربي؟ أم هو فقه إسلامي؟ وكيف يكون هذا حقا؟ فإنه كما نرى ما كان يدعو إلى هدم النحو، وإنما دعا إلى نهج جديد قائم على هدم نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثالث ورفض القياس وإسقاط التمارين غير العملية فقالوا: إنه يدعو إلى نحو ظاهري³"

التعليل النحوي عند ابن مضاء: ولي ابن مضاء للموحيدين قضاء فاس وغيرها⁴ وسلك في النحو مسلك الظاهرية في الفقه والأصول وهم ينكرون القياس ومع أن هذا المذهب نشأ أول ما نشأ في المشرق على يد داود الظاهري "فإن أكبر ممثليه وإمامه الذي لا يكاد يذكر مذهب الظاهر إلا مقترنا باسمه هو ابن حزم الأندلسي⁵ وعلى نهجه كان ابن مضاء، وكان ابن حزم يذهب إلى أنه، وإن كان لطالب الحقائق من مطالعة النحو، فإنه" يكفيه ما يصل به إلى اختلاف المعاني، بما يقف عليه من اختلاف الحركات في الألفاظ ومواضع الإعراب منها، وهذا مجموع في كتاب الجمل لأبي إسحاق الزجاجي الدمشقي⁶ ولقد كان ابن مضاء ينعي على النحويين مذاهبهم في التعليل والتأويل والتقدير وما إلى ذلك "ويرى أنهم في هذا يصرفون الكلام، ولا سيما في القرآن على وجهه، عندما لا يأخذون بظاهره⁷ بيّد أن موقف ابن مضاء من العلل "وهو موقف يجعلنا مطمئنين عندما نؤكد أنّ ابن مضاء لم يطبق في كتابه (الردّ على النحاة) منهج الظاهريين بكل تفاصيله كما ذهب أغلب من كتبوا في هذا الموضوع، بل تفرد في كثير من المسائل الأصولية للنحو العربي ومنها تعليل الأحكام الذي هو أصل من أصول الفقهاء والنحويين على السواء⁸". إن المذهب الظاهري في اللغة يرى على لسان ابن حزم، أن يقف الدارسون للغة عند ظاهر النصوص ويعنون بمدلولات الألفاظ وحدها ولا يزيّدون. "وحمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللغة فرض لا يجوز تعديده إلا بنصّ أو إجماع، لأن من فعل غير ذلك أفسد الحقائق كلّها والشرائع كلّها والمعقول كلّ⁹" ويظهر أن هذه التوجيهات من كلام ابن حزم كانت العامل الأول في تنبيه ابن مضاء إلى المذهب الذي ارتضاه، والذي أخذ شكل ثورة على مناهج النحويين "فإنه يلحّ في نقده للنحويين إلحاحا شديدا على ما تؤدي إليه مذاهبه، فيما يقول من فساد في تفسير القرآن وتأويله¹⁰ كونها تجرّ إلى ادعاء زيادة معان فيه¹¹ وفي ذلك يقول ابن حزم "ولا عجب أعجب ممّن وجد لامرئ القيس أولزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو لفظ جعله حجة في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى كلاما خالف اللغات وأهلها، لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه و يتحيّل إحالته عمّا أوقعه الله عليه¹² ومن هذا المنطلق يصدر ابن مضاء عن النزعة الظاهرية التي تجاوز فيها الفقه إلى النحو.

موقفه من العلل

وهناك أشياء أخرى استفادها ابن مضاء من تطبيق مذهب الظاهرية على النحو، حيث أراد أن يريح الناس عن طريقها من عبث طويل للنحاة، وعلى رأس هذه الأشياء ما يراه الظاهرية من إلغاء العلل "وقد ذهب ابن مضاء يطلب ذلك في النحو، ولكنه لم يتشبث بإلغاء العلل جملة، فإنّ فيه قدرا لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأول، التي تجعلنا نعرف أن كلّ فاعل مرفوع، وأمّا ما وراء ذلك من العلل الثواني و الثالث، فحريّ بنا أن نحطّمه تحطّيا¹³ فلا يعتمد ابن مضاء إلى إلغاء العلل جملة، بل يقتصر على

إلغاء العلل الثواني والثالث كما ألغى من قبل نظرية العامل واسمعه يقول في ذلك "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكلّ فاعل مرفوع. فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر "إذا لم يرفض ابن مضاء العلل كلها "ولا يرى عدم جدواها كما فعل الظاهريون قديما وحديثا ، وكما يزعم النحاة المحدثون في العصر الحاضر، بل أقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية¹⁴ وعلى اعتبار أن العلل الثواني و الثالث لا تفيد في شيء ولا يضرنا تجاهلها في شيء. "إن الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني و الثالث تعدّ من أبرز طروحات ابن مضاء، وذلك بحجة أنها حشو لا يفيد العلم في شيء ولا يُرجى تعليمها ولا تعلّمها"¹⁵ لقد تعلّل النحاة لوجود التعليل في النحو بأنه لبيان حكمة الله أو نيات العرب أو الإحساس بالخفة والثقل ، وقد ورد في رأي ابن مضاء عن التعليل ما يشعر باتفاقه مع بعض آراء النحاة في هذه الفكرة. ومع أن ابن مضاء ذكر العلل الثواني والثالث ، "فإنه لا يعترف بهما أساسيين لوجود التعليل في النحو، إذ أنه قبل أن يذكر في الأول أن العلة لبيان حكمة العرب قرر أنه يستغني عن ذلك وبهذا نفسه عقب عن التعليل الذي ورد للتخفيف"¹⁶

ويُحسب لابن مضاء تنويهه بجهود النحويين الذين قد بلغوا بصناعتهم الغاية التي أتوا "وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوه ، وهو حفظ الكلام من اللحن وصيانتها من التغير" ¹⁷ وهو إذ يقرر هذا ، يقرر أيضا أنه إنما أراد أن يخلص الصحيح من أقوالهم الذي أصابوا به الغاية ، ونفي عنه ما شابّه من الزيف وما لا يلزم له ولا يؤدي إلا لهدم مباني هذه الصناعة كما يقول ، وتنحط حججه عن رتبة الإقناع. وقد أبان عن ذلك بقوله "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا من الخطأ فيه"¹⁸ وقد كانت نزعة ابن مضاء الظاهرية التي تنفي العلل وما تستتبعه بالتالي من قياس ، هي التي أملت عليه موقفه هذا من النحو والنحاة. ومن الأمور التي مجرى البداة أنه بعد أن ألغى العوامل والتعليل والقياس ، مدّعيا أنه فعل ذلك لتخليص النحو من كل ماعلق به ، مما يعوق مسيره وانطلاقه ، لا بدّ أن يلغي من النحو كل المسائل التي تفسر صيغا نطق بها العرب ، وعلى رأس هذه المسائل ، مسألة التمارين غير العملية "¹⁹

أقسام العلل عند ابن مضاء : ويمضي ابن مضاء إلى تقسيم العلل فيقسمها إلى ثلاثة أقسام. قسم مقطوع به ، وقسم فيه لإقناع ، وقسم مقطوع بفساده. وهو في هذا يخرج عما عمل به النحاة القدماء، إذ العلل عندهم على ثلاثة أضرب ، علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية "وإنما قسموا العلة ليلولوا العلة التعليمية الاهتمام الأول ، لتصير صناعة ورياضة يتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدئ"²⁰ ومن العلل التعليمية مثلا قولنا (إن زيدا قائم) إن قيل بم نصبتم زيدا؟ قلنا سمعنا بعضه فقسنا عليه نظيره"²¹ فمن ذلك أننا سمعنا العرب تقول : قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب، فقلنا ذهب فهو ذاهب . وأما العلل القياسية ، فهي أن يسأل سائل عن علة نصب زيد ب: أن في قولنا (إن زيدا قائم) والجواب في ذلك أن يقال : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحولت عليه ، فعملت عمله . فالمنسوب بها شبه بالفاعل لفظا ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، وأما العلل الجدلية ، فهي كل ما يعتل به زيادة على ذلك ، مثال ذلك أن يقال "فمن أي جهة شابته هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبيهتموها؟ بما قدم فاعله على مفعوله لأنه أصل"²². أما العلل المقطوع بها ، فهي التي تحصل بها المعرفة بالنطق بكلام العرب ، ويضرب ابن مضاء لذلك مثلا هو باب الفاعل ، فإن النحاة يسوقون علة أولى "وهي أن كلّ فاعل فرع ، وهي علة مستقيمة لأنها تعطينا الحكم في الباب ، غير أن النحاة لا يكتفون بها ، بل يضيفون إليها علة لها، وهي أن الفاعل رُفِعَ لأنه قليل ، والمفعول نُصِبَ لأنه كثير ، ولما كان الرفع ثقيلًا والنصب خفيفا أعطى الثقيل للقليل والخفيف للكثير . . وأن الواجب أن نقتصر على وصف الطبيعة الأولى ، أو بعبارة أدق ، على وصف حكم الباب "²³.

أما النوع الثاني من العلل (العلل الثواني) التي تنبأها ابن مضاء ، وهو القسم الذي فيه إقناع "فنرى ابن مضاء ، يرتضي قبيلًا من العلل الثواني ، ولكن أي قبيل؟ إنه القبيل المقطوع به، مثل العلة التي تذهب إلى أن كلّ ساكنين النقا في الوصل ، وليس أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يحرك، فإن قيل ولم لم يتركسا ساكنين ؟ أجيب بأن الناطق لا يمكن النطق بهما ساكنين "²⁴ وهي علة ثانية يرتضيها ابن مضاء، ومع ذلك ينتهي ابن مضاء من هذا كله إلى وجوب إلغاء العلل الثواني والثالث وينكر استخدامها في النحو "وقد ذهب

يقول إن كثيرا منها بين الفساد، يَد أنه لم يجد غضاضة في استعمال العلة عند دراسته لإحدى المسائل النحوية فمن ذلك تعليله لإعراب الفعل المضارع بشبهه بالاسم: فإن قيل (يضرِب) لم أعرب؟ قيل لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربعة فإن قيل (يضرِب) ولم يتصل به ضمير المؤنث ولا نون خفيفة، ولا شديدة وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب. قيل: لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة؟ فقيل لأنه أشبه الاسم في أنه يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال فهو عام، كما أن رجلا وغيره من ذلك تعليله لإبدال الياء واوا في ميعاد وميزان" 25 والدليل على ذلك أنهما من وعد ووزن ففاء الفعل واو، ويقال في جمعهما (مواعيد وموازين) وفي تصغيرهما (مُويعيد ومُويزين) فأبدل من الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وكل واو سكنت، وانكسر ما قبلها، فإنها تبدل ياء، فإن قيل: لم أبدل منها ياءً، ولم تترك على حالها؟ قيل: لأن ذلك أخف على اللسان" 26.

وبمعاودة النظر على ماسبق يتضح الأساس الذي بنى عليه استغناءه عن كل (من حكمة العرب أو التخفيف) لأنه وصف بهما العلل الثواني وهذه لاتفيد النطق العربي شيئا، وكما ذكر ذلك في النموذج وأورده بعدما يحكم النطق في (ميزان وميعاد) من كل واو سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء "لقد أورد مايدل على أن بعض العلل تدل على حكمة العرب أو التخفيف وليس هذا رأيا له، بل مسايرة للنحاة فيما ذكروه، لأن منهجه رفض هذا اللون من العلل من أساسه لأنه لا يفيد نطقا، وبالتالي رفض التعلل به" 27 لقد أقر ابن مضاء العلة التعليمية كونها تؤدي إلى معرفة كلام العرب، وهنا يتفق مع الزجاجي "الذي كان يولي اهتماما أكثر للعلل التعليمية نظرا لفائدتها في التقريب والتوضيح" 28 وأما العلل الأخرى، فقد كانت زيادة في الشرح والتتميم والتفسير للعة الأولى، وربما كان ابن مضاء مُحققا فيما ذهب إليه في قضية العلل، فإن فيما اعتل به بعض النحويين، مالا تحتمله طبيعة اللغة، إلا أن ذلك، إنما تجلّى لدى فريق مخصوص منهم "وإنما ظهرت هذه العلل في الجو الذي استعر فيه الجدل، والجدل الحادّ مزلة، لا يَأمن معها الإنسان أن يشتط ويخرج بشططه عن دائرة الحقّ ليقع في الباطل وما يكاد يلحق بالمحال" 29

وقد أهاب هذا بابن جني إلى أن يذهب إلى أن علل النحويين إلى علل المتكلمين، أقرب منها إلى علل المتفقيين، "فكما أن المتكلمين يحيلون في عللهم على بدائهم العقل، فإن هؤلاء يحيلون في عللهم على بدائهم الحس" 30

الإضطراب في التعليل في رأي ابن مضاء : لم يتعرض ابن مضاء لتفصيلات في ذكر مظاهر الخلاف في التعليل والتحليل وبيان أسبابه، ورأيه في ذلك يتضح في موقفه العام من كل ما لا يفيد نطقا وفي رأيه المباشر في اضطراب النحاة في التعليل، فقد عقّب على ذلك بقوله بعد أن عرض مسألتني الأخفش في باب الاشتغال، وما فيهما من اضطراب ونزاع، مُدليا برأيه فيهما "والإطالة في هذه المسائل -وهي مظنونة غير مستعملة- ولا محتاج إليها لا تنبغي لمن رأى ألا ينظر إلا فيما تمس الحاجة إليه، وحذف هذه وأمثالها من النحو مقوّلها ومُسَهّل. ومع هذا فالخوض في هذه المسائل التي تفيد نطقاً أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقاً، كقولهم: بيم نصب المفعول؟ بالفاعل؟ أو بالفعل؟ أو بهما؟" 31، ويفهم مما تقدم أن ابن مضاء "يرفض كل ما لا قيمة له في صناعة النحو متدرجا ذلك مما حاجة إليه إلى ما لا يفيد نطقاً، وإذا فهم إلى جانب ذلك أن الاختلاف في التعليل دار بعيدا عما يفيد نطقاً، وأنه كان في فلسفة النحو لا في النحو نفسه دخل فيما لا ينبغي النظر فيه" 32 أما رأيه المباشر عن الاختلاف في التعليل، فقد أورده بقوله "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقاً" 33 ويخطو ابن مضاء خطوتين من هذا الاستشهاد، "الأولى: رأيه الصريح في ذلك الاختلاف في علة رفع الفاعل ونصب المفعول، ومن يطالع على الخلاف في التعليل في هذين البابين، يجد صورة للاضطراب والصعوبة نتيجة لهذا الجدل العقيم، والثانية التزامه جانب النص في رفض هذا الاختلاف بأن أردفه (بأنه لا يفيد نطقاً) ثم عاود وكرّر ذلك مرة ثانية بأنه يجب أن يسقط من النحو على الجملة (كل اختلاف فيما لا يفيد نطقاً)" 34.

ثورة ابن مضاء على القياس

وكان ابن مضاء ظاهري المذهب، لا يؤمن بالتأويل والقياس، فجري في النحو مجراه في الفقه، فلا تأويل لعامل ولا عامل له "ولكن ذهب دعوته أدراج الرياح، كما ذهب دعوة ابن جني" 35. لقد وصف أحمد

أمين دعوة ابن مضاء بالعقم، وعدم الذبوع، ولكن أحمد أمين يغدو مؤرخا أكثر منه ناقدا مؤسسا" إذ رأينا أن أفكار ابن مضاء لقيت الحظوة عند كثير من اللغويين المحدثين الذين سعوا إلى التعبير واحتضان الفكر اللساني التنويري"36

القياس النحوي عند الأوائل: القياس النحوي هو الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة، ثم تعمّم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد. وهناك نوع آخر من القياس يتردد في كتب النحو وهو قياس أحكام على أحكام لنوع المشابهة، وهذا القياس يطلق عليه القياس العقلي لأن للعقل فيه دورا في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام.

والقياس النحوي نشأ مبكرا في أحضان الناطقين بالعربية ليكون وسيلة لمجاراة العرب في كلامهم، والنسج على منوالهم، ولكن تأثير الثقافات الأجنبية في الفكر الإسلامي، جعل القياس النحوي يكتسب صبغة فلسفية، وكان من مظاهر هذا التأثير أن أصبح البحث فيه يعتمد على التقسيم ويخضع للتقنين والتحديد، فاعتنى النحاة بالمصادر التي يصحّ عليها القياس كما عنوا بترتيب أهميتها حسب الزمان والمكان.

ويرد القياس عند الأوائل بمعاني مختلفة، في طليعتها الحكم أو القاعدة المطردة المستنبطة من كلام العرب، كرفع الفاعل أو نصب المفاعيل وما إلى ذلك، وهو ما يسميه ابن مضاء بالعلل الأول، وهذا ما لا يدفعه ابن مضاء نفسه، بل يرى أنه ينبغي أن تكون الغاية التي يوقف عندها ولا يتجاوز إلى ما ورائها "إلا أن ثمة صورا للقياس، تجري مجرى التفسير، وتبين الصلات ما بين مختلف الظواهر النحوية، واستنباط القوانين الجامعة التي تنتظمها، وهذا إن أقل ظهورا من الصورة الأولى، فإنه يعتبر إلى حد قليل امتدادا لها وتماثلا، وإن كان يهتم العلماء أكثر مما يهتم المتعلمين"، وأما القياس بمعنى الانتهاء إلى إجازة شيء لم يؤثر عن العرب أنهم تكلموا به، مثل ذهاب الأخفش والمازني إلى جواز تعدية أفعال العلم والظن إلى ثلاثة مفاعيل بزيادة الهمزة في أوائلها، وكالذي ذهب إليه أيضا من جواز تابع (أي) في النداء، نظرا إلى محلها، فهذا ما قد يكون موضع نظر، والأشياء التي انتهى إليها بعض النحويين في هذا الباب قليلة، ولا كبير شأن لها، وأكثر أعمالهم في باب القياس، إنما في (القياس التفسيري) ومداره ما ذكرناه منتظم مختلف الظواهر، في قوانين جامعة تنتظم ما تنأثر منها.

موقف ابن مضاء من القياس: والظاهر أن ابن مضاء لم يكن ذا نفس طويل في موقفه من القياس "فليس في رأيه عنه تقليب الفكرة ومواجهة احتمالاتها كما فعل في آرائه الأخرى عن العامل والتأويل مثلا، فقد ذكر رأيه في القياس عرضا أثناء حديثه عن التعليل، كما أن له جزئيات عنه متناثرة بين دفتي كتابه الرد على النحاة، فإذا أضيف هذا لذاك، اتضحت فكرة تقريبية عن رأيه في ذلك الموضوع"37

ولقد اختلفت أقيسة البصريين والكوفيين وسائر المدارس الأخرى، ويُعزى هذا الاختلاف إلى المناهج التي اتبعها كل فريق، بيد أن ابن مضاء يرفض كل قياس لا يؤيده الاستعمال اللغوي المطرد ولا تدعّمه النصوص، "ولعلّ هذا الموقف المغاير نابع من ثقافته ومنسجم مع مواقفه من الأصول التي قام عليها بناء النحو كلّّه وهو يرى بأن النحاة بصنيعهم هذا، قد انصرفوا عن الاستعمال السويّ للغة"38

إذ إنه "مادامت حركات الإعراب تقود بالدرجة الأولى إلى المتكلم نفسه، ولا شيء غيره، فلماذا تلجأ إلى هذه الأقيسة البعيدة الشاذة؟"39

أما فكرة ابن مضاء من معنييها، القياس النحوي والقياس العقلي، أما النوع الأول فلم يتعرض له ابن مضاء نصا، لكن يعرف رأيه في مما ورد في كتابه من جزئيات عنه: فمثلا في التنازع قال: فإن قيل: النحويون، لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالـمصادر والظروف والأحوال، والمفعولات من أجلها، والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس على المفعولات أو لا تقاس؟ وقد أجاب عن ذلك بعد أن تحت عن كل هذه معمولات بقوله: والأظهر ألا يقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك"40 وخلاصة ذلك أن فكرة ابن مضاء حول هذا النوع من القياس، ترتبط ارتباطا أساسيا بفكرته عن النصوص اللغوية، فهو يجيزه إن ورد له من النصوص ما يصححه، وهو يرفضه إذا لم ترد له نصوص تؤيده"41

ففي قياس معمولات على المفعول به في التنازع رفض ذلك (إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك). أما القياس العقلي فقد واجهه بصراحة، مبينا أن النحاة لم يتحرروا الدقة في هذا النوع من القياس، وذلك

لأنهم يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين ،هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يدعون في ذلك أنهم تابعون للعرب ،وأن العرب قد أرادت ذلك.

ويرى ابن مضاء أن الأسس التي أقام عليها النحاة أقيستهم لم تكن مستوفية لشروط القياس ولا سليمة" إذ إن العرب أمة حكيمة ،فكيف تُشَبَّه بشيء ،وتحكم عليه بحكمه وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع؟ وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ،وتشبيههم إنّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِل ،ولم يقبل قوله، فلم ينسبوا إلى العرب ما يُجْهَل به بعضهم بعضا .وذلك :أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل "42 فالشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا ،والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلّة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع فابن مضاء يرفض هذا النوع من القياس معتمدا على أساسين أحدهما عقلي ،يلخصه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه والآخر لغوي وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك ،أو بعبارة أخرى ،إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم، ففي الردّ على من استدل على الإضمار في المشتق بأن الضمير يظهر في بعض المواضع مثل(زيد ضارب هو وبكر عمرا) .قال :ومن أين قُستَ حال غير العطف على العطف ؟ وجعلت حال العطف مع قلتها أصلا لغيرها على كثرتها ؟ والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه، وإذا لم يعطف عليه لم يَنْوِهْ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظنٌّ ؟ وكيف يُثبت الظن شيئا مستغنى عنه؟، لا فائدة للسامع فيه ،ولاداعي للمتكلم إلى إثباته وإثباته عيٌّ "43

وبذلك يكون ابن مضاء رفض قياس استتار الضمير في غير العطف على العطف "قياسا على العطف مستندا في رفضه إلى أساس لغوي وهو مناقشة (الظن) الذي عقد النحاة به هذا القياس ،فالظن ليس نصا من النصوص بل أمرا عقليا يفترض أشياء ويرتب عليها أحكاما لاداعي إليها ..وقد يؤدي إلى العيِّ في الكلام ،فمما أحرى ألا يُعتمد ،وألّا يعتمد ما ترتب عليه من قياس "44.

بيد أنه لا يمكن القول أن ابن مضاء كان ثائرا على القياس بجميع صورته ،وآية ذلك أنه يحكم على بيت شعري بالشاذ الذي لا يقاس عليه على طريقة البصريين في طرح الشواذ النادرة .قال وهو يتحدث عن فاء السببية .وقال الله عز وجل : "لولا أخرتني إلى أجل قريب ، فأصدق وأكن من الصالحين"45 وقد نصبت العرب بعدها في الواجب ،وذلك شاذ لا يقاس عليه -يشترط في فاء السببية أن تكون مسبقة بنفي أو طلب أو تمنّ... إلخ

ومن ثمّ لم يرفض ابن مضاء القياس رفضا قاطعا ، وإنما قبله بشروطٍ وتحديدٍ فمن ذلك قوله : "ذلك أنهم (أي العرب) لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع"46 لقد دأب من تعرضوا إلى دراسة ابن مضاء أن يفسروا رفضه للقياس انطلاقا من تأثره بالمذهب الظاهري "فالظاهريون ينكرون القياس ويرونه باطلا في استنباط الأحكام، كما يأخذون بحجج العقول ويثبتون أحقيتها في إقرار الحقائق ، ويعتمدون عليها في البيان والإثبات "47 وبالإضافة إلى رفض الظاهريين المطلق للقياس، فإن نظرتهم إليه لا تتفق عند النصوص الفقهية ،بل كانت طبيعة المذهب الظاهري تقتضي أن نولي اللغة ومدلولات الألفاظ المقام الأول من العناية ليردّ إلى كل حرف من هذه النصوص اعتباره الكامل ويقف عندها لا يتجاوزها إلى غيرها "والصواب إذا القول أن ابن مضاء استفاد من المنهج الظاهري في انتقاء القياس ، لكن لم يرفضه في النحو كما فعل الظاهريون في الفقه"48

إن ابن مضاء يقبل قياس النحو ،ويرفض القياس العقلي ،معتمدا في قبوله ورفضه على احترام النص اللغوي ،فقبل على أساسه ،ورفض أيضا على الأساس نفسه . والنزاع والإضطراب لاجدوى منه في رأي ابن مضاء ،وأساس عدم الجدوى لديه يرتبط باحترامه لنصوص اللغة.

وعلى الرغم من أنّ ابن مضاء لم يتوسع في مسائل القياس ،ولم يعمق البحث في هذا الموضوع ،فإننا نجده تتاوله عَرَضاً في مواطن متعددة ،حيث قال في باب التنازع "فإن قيل :النحويون لم يذكرُوا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور ،وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كال مصادر والظروف، والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات ،فهل تقاس هذه المفعولات أو لا تقاس ؟إلى قوله "والأظهر أن يقاس شيء من هذه المسموعات إلّا أن يسمع في هذا كما سمع في تلك"49.

وقد أمر تعالى عند التنازع إلى الرجوع إلى كتابه، وإلى سنة رسوله، فالنص القرآني لم يفرط في شيء، وجاء الهدي النبوي ليشرح للناس ما أنزل عليهم، وبذلك يكون الدين قد كُمل، وصح أن يكون النص قد استوفى جميع الدين "ونسأل من قال بالقياس، هل كل قياس قاسه قانس حق أم منه حق ومنه باطل، فإن قال: كل قانس حق أحال لأن المقاييس تتعارض ويبطل بعضها بعضاً، وإن قال: منها حق ومنها باطل قيل له: فعرّفنا بما نقيس القياس الصحيح من القياس الفاسد؟ ولا سبيل لهم إلى وجود ذلك أبداً، وإن لم يوجد دليل على تصحيح الصحيح من القياس من الباطل منه، فقد بطل كله وصار دعوى بلا برهان" 50

وجدير بالذكر هنا إلى رأي الدكتور محمد عيد في مسألة القياس النحوي، فو يرى أنه تحكّم في اللغة والنحاة أيضاً، فخضعوا لسلطانهم، وهو منهج غير علمي استورده النحاة في دراستهم، ثم خضعوا له، ثم يميز بين الاستقراء والقياس، فيصف الاستقراء بالتسامح على خلاف القياس الذي ينعته بالتحكم يقول: "إن روح التسامح والتحكم بين الاستقراء والقياس، تبدو في الفرق بين الملاحظة الاستقرائية والقاعدة الأساسية، فالأولى تعبير عن السلوك اللغوي التي بدت فيه الظاهرة المستقرأة فقط، أما الثانية فهي تعبير عما استقرئ وما يمكن أن يُستقرأ، الأولى تمثل مجهوداً متواضعاً مقصوراً على الظاهرة والملاحظة، والثانية تمثل حكماً مطلقاً جاداً يتعدى حدود اختصاصه، الأولى طابعها الوصف والثانية طابعها المعيار" 51

ويرى محمد فرج عيد في مسألة القياس النحوي عند ابن مضاء، أن الرجل سار في طريق من سبقوه ويضيف "وليس من حقنا أن نصف رأيه بالخطأ، ولكن من واجبنا أن نكتشف حيث يقف، وهو هنا يقف أمام القياس النحوي ليتخذ منهجاً للبحث، مع أنه من وجهة النظر الحديثة يختلف في طبيعته ودوافعه عن ذلك" 52.

إن ابن مضاء، وإن تأثر بالمذهب الظاهري الرافض للقياس، فإنه يقبله متى سوّغه الاستعمال اللغوي، ودعمته النصوص المتواترة. هذا على الرغم من أن جمهور النحاة على اختلاف مذاهبهم قد أقرّوه في دراستهم النحوية.

وبعد كلام طويل ساقه ابن مضاء في الأخذ والردّ بين النحاة، قلب يديه في أسف وهو ينظر إلى هشيم المعركة وهو في ذلك يقول: "وهذا في مسألة واحدة، فكيف إذا أكثر من هذا الفن؟ وطال فيه النزاع، وامتدت فيه أطنان القول مع قلة جداه، وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه؟" 53

الخاتمة: إن ثورة ابن مضاء لم تمض دون أن تترك أثراً، فإنها بالإضافة إلى التوجهات الماثورة عن ابن حزم في هذا الباب "كان لها أكبر الأثر في منهج النحو الأندلسي الأصل والنشأة، والمصري المستقرّ أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الذي بلغ من علو مرتبته في النحو في عصره، أن لقب بأمر المؤمنين فيه" 54 "إلا أن أبا حيان التوحيدي، لم يأخذ بكل ما نادى به ابن مضاء، ولعل أبرز ما أخذه عنه، "تلك الفكرة التي وجدت بذورها وهي الجنوح إلى الوقوف عندما يؤدي إلى فائدة عملية من الأحكام النحوية، والضرب صفحاً عما وراء ذلك مما لاجدوى وراءه" 55 بل إنه ما من نحوي يتعمق في دراسة النحو، يمكن أن يأخذ بما قاله به، إلا بعد قليل من التهذيب والتشذيب.

لقد كانت صيحة ابنة مضاء المنبه في الوقت المبكر لإعادة النظر في منهج النحو قبل أن ينفر البقية الباقية من طلاب الدرس النحوي "وهو في كتابه المختصر النافع لا يدعو إلى هدم النحو ونسف الماضي، بل يطالب بتجريد النحو من الشوائب، وتخليصه من صناعة النحاة إنه بصراحة يريد تخليص النحو من النزعة المنطقية والفلسفية" 56

ومهما يكن من أمر، فإننا نبقي عاجزين دوماً على أن نحاكم المنظومة الفكرية القديمة بمنطق لسانی حديث، ويبقى ابن مضاء من الأوائل الذين شقوا الطريق نحو تهذيب قواعد النحو وتيسيرها، وبطل كتابه الصغير الحجم، العظيم الفائدة نواة حقيقية لفكرة تيسير النحو على امتداد التاريخ.

- 1- حازم سليمان الحلي، تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء، مقال على شبكة المعلوماتية، رابط الموقع www.mohamedrabee.com
- 2- الجابري محمد عابد، التجديد بين ابن رشد وان مضاء، مجلة فكر ونقد، الرباط، المغرب، ع100/2009 ص: 8
- 3- حازم سليمان الحلي، تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء، مقال سابق
- 4- ينظر السيوطي بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1964، ص: 139
- 5- منى إلياس القياس في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر د-ت ص: 144
- 6- ابن حزم الأندلسي، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق إحسان عباس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1955 ص: 99/98
- 7- منى إلياس، القياس في النحو، م، س، ص: 145
- 8- بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر 1982 ص: 70
- 9- لأفغاني سعيد، نظرات في اللغة عند ابن حزم، دار الفكر بيروت، ط2/1969 ص: 6
- 10- منى إلياس، القياس في النحو، م، س، ص: 145
- 11- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة طبعة 1982 ص: 92
- 12- ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي - القاهرة. (د - ت) (د - ط)
- 13- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة ص: 36 والقول لمحقق الكتاب
- 14- بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، م، س، ص: 71
- 15- مبارك عبد القادر، نظرية المعنى، في الدرس النحوي، كنوز للنشر والتوزيع، ط1/2011 ص: 56
- 16- عيد محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب القاهرة، ط4 1989 ص: 136
- 17- منى إلياس القياس في النحوم، م، س، ص: 145
- 18- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة ص: 76
- 19- منى إلياس القياس في النحو، ص: 153 وما بعدها.
- 20- العمري علي، مجلة الرسالة، في علل النحو، عدد فبراير 1953
- 21- بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ص: 58
- 22- الزجاجة أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت 1973 ص 64/65
- 23- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، ص: 37
- 24- السابق ص: 38
- 25- بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ص: 72
- 26- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة ص: 154
- 27- عيد محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ص: 137
- 28- بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ص: 58
- 29- منى إلياس القياس في النحو، ص: 154.
- 30- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1: 48
- 31- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة ص: 110 وما بعدها
- 32- عيد محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ص: 138
- 33- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة ص: 141.
- 34- عيد محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ص: 139
- 35- أحمد أمين، ظهر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت ط3 (د-ت) ج: 2 ص: 118

- 36- مبارك عبد القدر ،نظرية المعنى في الدرس النحوي ص:52
- 37- منى إلياس ،القياس غي النحو ،ص155
- 38 - بكري عبد الكريم،ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ص:104
- 39 - ابن مضاء القرطبي ،كتاب الرد على النحاة ص: 87.
- 40- ابن مضاء القرطبي ،كتاب الرد على النحاة ص ص:116/115
- 41- عيد محمد،أصول النحو العربي في نظر النحاة ،ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ص: 14
- 42-- ابن مضاء القرطبي ،كتاب الرد على النحاة ص: 86
- 43- السابق ص:88/89
- 44- عيد محمد،أصول النحو العربي في نظر النحاة ،ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث،م،س،ص:87
- 45- سورة المنافقون ،الآية11
- 46- ابن مضاء القرطبي ،كتاب الرد على النحاة ص:135/134
- 47--شرارة ،عبد اللطيف،ابن حزم راند الفكر العلمي ،العربي،،بيروت ،(د - ت) (د- ط)ص:73
- 48- بكري عبد الكريم،ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ص:107
- 49- ابن مضاء القرطبي ،كتاب الرد على النحاة ص:101/100
- 50- ابن حزم الأندلسي ،المحلى بالآثار،دار الفكر بيروت ،(د ط)(د - ت)ج1/ص:56
- 51- عيد محمد فرج ،موقف ابن مضاء من مناهج النحاة في ضوء الدراسات اللغوية ،رسالة ماجستير،دار العلوم ص:284
- 52- نفسه، ص:285
- 53- ابن مضاء القرطبي ،كتاب الرد على النحاة ص:74
- 54- الصلاح الصفدي ،في نفح الطيب ،طبعة محي الدين ج3/ص:290.
- 55- منى إلياس القياس في النحو،ص:158
- 56- حازم سليمان الحلبي ،تيسير النحو إلى عصر بن مضاء ،مقال سابق على شبكة المعلوماتية